المقدمة:

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تندرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي (التعليم و إعداد القوي البشرية والبحث العلمي إضافة إلي خدمة المجتمع).

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطي تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها هذا المقار هي التي تسمى محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات إذا تعذر انتقال شركات والصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة لأهداف معينة الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع وينقلونها إلى الجامعات ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

بهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقى والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

أولا: الاستثمار في مجال التعليم الجامعي وأهميته

1-الاستثمار في مجال التعليم الجامعي:

إن الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والعمالة غير المدربة عوامل ليست كافية لتنمية اقتصاد حديث ذي إنتاجية عالية إذ ينبغي توافر كم كبير من القدرات المهارية البشرية حيث تستغل وقوًدا في إحداث عملية التنمية ومن دونها فإن توقعات المستقبل الاقتصادي تبدو كئيبة.

وعلاوة على ذلك فإن خدمات التعليم العالي –في ظل فرص التحديث الحالية– هي الأخرى أمر ضروري فلكي تستفيد من التقدم في مجال العلوم –أينما كانت في أي مكان في العالم– ومن تقنية الإنتاج الجديد التي هي وليدة هذا التقدم فإن الدولة مطالبة بتوفير كوادر من العلماء والفنيين المتخصصين ولا شك أنها وظيفة رئيسية أن يقوم التعليم العالي بتخريج علماء متخصصين وفنيين مهرة[1].

إن الإنجازات التعليمية التي حققتها الدول النامية تعد إسهامًا رئيسا في مجال تنميتها ويتضح أن نفقات التعليم ذات قيمة مرتفعة وهذا الحكم مستمد من طلب الآباء والطلاب لمزيد من التعليم. ونفقات التعليم في الدول النامية وتوزيع الفرص التعليمية على السكان حسب الأعمار لها آثار مميزة و واضحة[2].

ثم إن التعليم الجامعي في مضمونه ليس عملية استهلاك خالصة بمعنى أنها لا تكتسب أهميتها من مجرد الحضور في مراحل الدراسة لإشباع الذات فالنفقات العامة والخاصة توجه إليه من أجل اكتساب عائد إنتاجي يتجسد في الأشخاص الذين سوف يتخذون على عاتقهم تقديم الخدمات في المستقبل. والعملية التعليمية هي استثمار في تنمية قدرات البشر. وهكذا يدعم التعليم قدرة الأفراد في مجال تنفيذ المشروعات والإدارة ودراسات الإنتاجية. وعليه فإنه كلما كان التعليم الجامعي استثمارا ذا عوائد ومكاسب مستقبلية فإنه من الخطأ الجسيم أن نعتبر نفقات التعليم استهلاكًا فورًيا فالتعليم ليس كالطعام كما أن التعليم ليس نفقات للرفاهية وليس عبًئا على الدولة واستخدامًا لمواردها أو استنزافا لمدخرات كان من الممكن استخدامها في أغراض استثمارية أخرى. إن نفقات التعليم جزء من الدخل الوطني في معظم الدول.

ولقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي اهتمامًا متزايًدا بالتعليم الجامعي كعامل فعال وحاسم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن العوامل التي أسهمت في زيادة هذا الاهتمام نزوع علماء الاقتصاد

والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم قياسا كمًيا بعد أن تناوله هؤلاء في أزمنة سابقة في كتاباتهم تناولاً أكاديميًا بحتًا[3].

ومما لا شك فيه أن الجامعات أصبحت تواجه مسؤولية القيام بدور جديد في عالم اليوم عالم ثورة صناعية لم يشهدها العالم من قبل وهي مستندة على تقدم علمي يصحبه تطور تقني يسير بذات السرعة وكلا الأساسين يحددان مدى النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تبلغه المجتمعات.

واذا كان التعليم الجامعي يتعامل أساسا مع الشباب فإننا سنعي أن أي محاولة لتطوير التعليم الجامعي في عالم اليوم ينبغي أن تسند سياسة التعليم العالي القائمة على فهم هذا الشباب والتعرف على احتياجاته وآماله.

إن هذا المفهوم لماهية ما ينبغي أن تكون عليه سياسة التعليم العالي في عالم اليوم بكل ما فيه من متغيرات هو بالتأكيد من أكبر العوامل التي يمكن أن تحمي المجتمعات من خطرين هما :سوق الإعداد)العمل) وصراع الأجيال.

ويبقى دور الإعلام بوسائله المختلفة واضحا في تدعيم سياسات التعليم العالي وتفعيل خططه التطويرية من خلال إعداد برامج موجهة لقطاعات المجتمع كافة لتنويرها بالمساهمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والجهود البحثية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

إن الدول العربية اليوم أحوج ما تكون إلى مراجعة سياسات التعليم العالي بها وهي تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية كما أنها في حاجة إلي أن يكون تعليًما إعدادًا للحياة في القرن الحالي عليها ألا تقدم لأبنائها الذين سيعيشون في هذا القرن تعليًما على نمط التعليم السائد الآن أو الذي كان موجوًدا في الماضي القريب.

ذلك لأن المعلومات والمهارات اللازمة لمواجهة الغد تختلف بالضرورة عما يصلح للحياة في القرن الماضي ولذلك يتحتم عليها أن تعيد النظر في سياسات التعليم العالي بما يمكنها من مواجهة عدد من المشكلات من أهمها:

أ-زيادة الإقبال على التعليم العالي في العصر الحاضر بشكل مطرد وسريع وقصور المؤسسات في النظم الحالية عن استيعاب هذه الزيادة حيث أخذت الأجيال الصاعدة تدق أبواب الجامعات في أعداد مزايدة للأسباب التالية:

- زيادة عدد السكان بشكل مطرد.
- عدم زيادة الجامعات والمؤسسات العلمية والعالية بنفس نسبة الزيادة السكانية.
- زيادة الهجرة من الريف إلى المدن مما يسمى الاستقطاب الحضري.
- إرتفاع مستوى المعيشة.

ب-ضيق فرص التعليم العالي أمام بعض الفئات في الوقت الراهن من سكان الريف والبادية والنساء والفقراء... الخ.

ج-العجز الشديد في أعضاء هيئة التدريس.

د-ارتفاع تكلفة التعليم ونقص مصادر التمويل التقليدية.[4]

وهكذا تنوعت مشكلات وقضايا التعليم الجامعي المعاصر نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية التي ظهرت في المجتمع الحديث وجاءت كثير من مشكلات التعليم الجامعي لتعبر بوضوح عن نوعية العقبات الفعلية التي تواجه هذا النوع من التعليم في الوقت الحاضر.

كما لا يقتصر نوعية المشكلات التي تواجه الجامعات على الدول العربية والنامية فقط أو الدول المتقدمة بقدر ما تتشابه العديد من عناصر هذه المشكلات ونتائجها ومظاهرها على تأدية الوظائف الأساسية للجامعات في جميع دول العالم.

إن هناك أمور أساسية لابد من مراعاتها لإحداث سياسة للتعليم العالي تتفق مع أهداف المستقبل من أهمها:

أ- التخطيط الشامل للتعليم العالي: ويتحقق ذلك من خلال:

العناية بالمعاهد العليا في مجالات التعليم الفني والتقني والتدريب وذلك لإقامة مجتمع منتج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

-التأكيد على التوسع الكيفي في الجامعات بدلاً من التوسع الكمي ذلك لأن تركيز الإنفاق على الكيف يدر عائدًا أكبر من الإنفاق على الكم.

توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المحلية دون تركيزها في المدن الكبرى.
-إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعات ووسائل الإعلام ومواقع العمل ومراكز الإنتاج.
ب -**تنويع أنماط الجامعات** :حيث ينبغي العدول عن النمط التقليدي الموجه للجامعات فهو يهدد التعليم الجامعي بالجمود ولذلك لابد من أن تنظر الجامعة من خلال علاقتها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك من خلال مراعاة تحقيق الآتي:

-إقامة جامعات نوعية تتميز في مجالات معينة من التخصص لخدمة نشاطات استراتيجية في مجالات التنمية الشاملة مثل إيجاد جامعة تتميز بالتنمية الزراعية وأخرى بالتنمية الصناعية.
-العمل على إنشاء كليات متخصصة داخل الجامعة تتولى تمويلها مؤسسات الإنتاج المرتبطة بمجالات عملها لتوفير التمويل الجيد وامكان إعداد الطلاب عمليًا.

ج- تطوير أنظمة الدراسة بحيث تحقق أهداف سياسات التعليم العالي، من خلال:
-تطوير مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات.
-نظيم الدراسة على نحو يغرس في الطالب القدرة على الاعتماد على النفس واختيار ما يتوافق مع ميوله وقدراته.

-أهمية الاستثمار في ميدان التربية والتعليم: إن القيادات التربوية في كل الأقطار تؤمن بدور التعليم أصبح أكبر رأس مال مستثمر في العصر الحديث فلا يجوز تأجيله لأن التعليم هو المصدر الرئيسي للمجتمع الصناعي كما تؤمن بالدور الحيوي والفعال الذي تمثله التربية في عمليات النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي والتحويل الإيجابي المطلوب في المجتمع. لذلك فإن هذه القيادات مصممة على تعميم التعليم بسرعة كجزء لا يتجزأ من أهداف الأمة العربية من أجل خلق مجتمع عصري متقدم ومتطور .فعندما نفكر في الفجوة التي تفصل بين العالم العربي والعالم المتقدم وعندما ندرك أنه لا مجال لتدارك هذه الفجوة إلا بواسطة استثمار اجتماعي ضخم في ميدان التعليم تزداد في رأينا أهمية القيام بتشخيص دقيق للتجارب السابقة في هذا القطاع(التربية والتعليم)من أجل إبراز جوانب الضعف فيه للعمل على تداركها. فمثل هذا العمل ضروري لوضع استراتيجية تضمن تحقيق فعالية التعليم وتجعله يرتقي إلى مستوى الطموحات حيث يكون جسرا يسهل على مجتمعات العالم العربي التموقع في القرن الواحد

والعشرين. إن هذا لا يعني أن تجربة التعليم في الجزائر وبقية البلدان العربية لم تلعب دورها إذ أنها ساهمت بقدر ما في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها هذه المجتمعات على الأقل بتدعيم مختلف القطاعات بالإطارات الفنية اللازمة. إلا أننا في حاجة ماسة اليوم إلى مراجعة نظمنا التعليمية لأننا نواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ولأن شروط مجتمع الغد تختلف عن شروط مجتمع العقود الفارطة. إن المجتمعات التي ستتمكن من تحقيق الرخاء والاستقرار في عالم الغد هي تلك التي تكون قادرة على التعامل بشكل فعال مع مقتضيات العصر والتكنولوجيا الحديثة.

إن كل الدول العربية وبدون استثناء معنية مباشرة بالمشكل والمتعلق في البداية بكيفية تحقيق أهداف التنمية المنشودة والعوامل اللازمة لتحقيقها. فالافتقار إلى اليد العاملة المؤهلة هو واقع مجموع

الدول إن لم يكن هو واقع التنمية في حد ذاته إلا إذا كانت هناك تطلعات جادة لتنمية مستقلة وهذا ما يعكسه بوضوح لجوء بعض الدول إلى الخارج فيما يتعلق بالإشراف التقني بكل انعكاساته بما فيها السياسية.

والملاحظ منذ مدة طويلة وجود قطيعة بين سياسة التنمية وسياسة التربية وكأننا أمام منطقين مختلفين غريبين عن بعضهما. فالدول العربية مطالبة اليوم تسطير سياسات تربوية بالمعنى الدقيق للكلمة سياسات علمية تكون في عصرنا الحالي الإطار الوحيد لتكوين علاقات المجتمع والعلم.

إ ن الدراسات العلمية لواقع التربية والتعليم له أهمية كبيرة ذلك أن وضع نظام أو استراتيجية للتربية أو إصلاح النظام القائم يتطلبان تخطيطا واعيا يستند بالدرجة الأولى إلى معرفة الأهداف الوطنية والإمكانات المادية والبشرية الواجب استثمارها في هذا البلد لكن دون أن يتم بمعزل عن تجارب البلدان الأخرى. وعلوم التربية هي التي تصف الأوضاع التربوية القائمة في العالم وتفسرها عن طريق ربطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية .واذا نظرنا إلى الظروف السائدة بوجه عام وجدنا أنها في صالح تقدم التربية والتعليم سواء من ناحية الكم أي تعليم أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع أو من ناحية الكيف أي ربط التعليم باحتياجات المجتمع والتطورات الحاصلة فيه وفي هذا المجال تقول سعاد خليل إسماعيل: "نحن إذا نظرنا بإمعان إلى حقيقة أمتنا وجدنا أن قضيتنا الأساسية في النمو والانطلاق على طريق التقدم ليست افتقارنا إلى الموارد الطبيعية أو الثروة المادية وانما هي حاجتنا الملحة إلى الكفاءات البشرية الملتزمة بالجماهير والتنمية والقادرة على استثمارها نملك من موارد طبيعية وثروات مادية ضخمة[5].

ثانيا: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينها:

1 –التعليم العالي والتنمية وسوق العمل:

معروف أن التنمية بمعناها الواسع هي إشباع للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية لتحقيق آدمية الإنسان وذاته بالإنتاج والمشاركة ووصولا إلى السعادة وتحقيقا لأهداف واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية فالتنمية عبارة عن برامج متعددة الأغراض وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها إنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وانما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب. والتنمية ا يمكن أن تتم بدون تعليم كما لا يمكن أن تتم مع تعليم يخّرج عاطلين ولا يمكن أن تتم أيضا بتعليم مرتبط بالتنمية ومنعزل عن سوق العمل بالمجتمع(6).

فقد توصل)أريك لندرج(إلى نتيجة مفادها استمرار الزيادة في الإنتاج مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال المادي كما أكدت نظرية)كيت أزو(بعنوان) التعليم والعمل(على أن الزيادة في المهارة والمعرفة هي المفتاح الرئيسي للتقدم والنمو وأن التنمية في النهاية تتم عن طريق الإنسان. ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل دراسة الباحث الأمريكي)وليام كلاثانوف(9191ف بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض أعداد المتعلمين في أغلب المستويات وبالذات مرحلة التعليم العالي بحجة أن الطلب الاجتماعي)سوق العمل(أقل كثيرا عن عرض القوى العاملة.

ولقد أكد)بورديو ياسرون(على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل وأشار بأن النظام التعليمي لابد وأن يعيد ما اسماه) توليد وخدمة المجتمع الذي ولده(ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم العالي وفقا لنوعية الكفاءة لا كميتها ورغبة هؤلاء في الدفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد على تقدم مجتمعاتها والأخذ بمشارف الدول المتقدمة ذلك أن العبرة في تقدم الشعوب لا تكمن في وفرة الإمكانيات بل إلى جانب استخراج التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من قبل كفؤة تمتلك الإدارة والتصميم لقيادة عمليات التحول ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم ولعل أزمة سوق العمل

الذي يعتبر عاجزا عن استيعاب العناصر الشابة المؤهلة إنما يرجع إلى خلل في التخطيط وقصور في دقة التنبؤات المستقبلية لحاجة سوق العمل في جميع مستوياته ولكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لابد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة والقيام بالآتي:

- تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية واللوائح والوسائل والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع.
- توظيف المهن والوظائف المختلفة.
- دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية.
- تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل.
- تخطيط السياسة التعليمية للتعليم العالي وفقا للاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأهيل الكوادر البشرية حسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة.

وأخيرا يمكن القول لا مجادلة في مبادئ العمل التي تستهدف تطوير التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية وفقا لما جاءت به توصيات بعض مؤتمرات التعليم العالي والتي أهمها:

-تحقيق الملائمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منه ويشمل هذا تلاقي سياسات التعليم العالي مع مطالب سوق العمل.

- ضمان الجودة والنوعية وتشمل مدخلات التعليم ومخرجاته وعملياته وتنطوي على الجودة في مستوى العاملين ومستوى الأهداف ومستوى الأساليب ومستوى الطلاب ومستوى الخدمات المادية اللازمة وطرق إدارتها.

- تطوير التسيير والتمويل مثل استثمار الموارد وتنوع مصادرها وتعاون المؤسسات الفاعلة.

-توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي إدارة وتمويلا و إشرافا وأن صبح التعليم العالي مهمة المجتمع(7).

2-العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية:

إن العلاقة بين التعليم والتنمية قديمة قدم نشاط الإنسان ذاته :و إذا كان الإنسان قد أدرك من خلال العمل والفعل والممارسة-أثر التعليم في حياته وتحقيق متطلباته الحالية والمستقبلية إلا أن الكتابات التنظيرية التي تسعى لتفسير هذه العلاقة قد تأخرت كثيرا ومن الكتابات التي تعرضت بطريقة مباشرة لتفسير هذه العلاقة دراسات ولين بيتي petty.w الذي رأى أن التعليم استثمار مربح وتوظيف مثمر لرأس المال البشري. وأبرز آدم سميث

Smith Adamفي كتابه"ثروة الأمم" أهمية التعليم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبر القدرات التي تكتسب بالتعلية وتكون نافعة للمجتمع من عناصر رأس المال الثابت كما أشار الفرد مارشالmarshall.A إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالفائدة المباشرة فقط بل يجب أن ينظر إلى العائدات غير المباشرة التي هي نتاج تنمية المواهب والقدرات.

وقد حاول الكثيرون إثبات وجود العلاقة بين التعليم والتنمية ومنه ستروم يلين.stroimelin حيث قام في سنة1925م بعدة عمليات حسابية أثبت أن معرفة القراءة والكتابة لبعض القي لمدة سنة دراسية تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30% بينما التدريب العملي للعامل الأمي على أعمال المكينة لمدة سنة يسهم في زيادة الإنتاج بنسبة 12 إلى 16% فقط [8] لكن العلاقة بين التعليم والتنمية تبلورت بصورة أكثر وضوحا عقب تبني الإتحاد السوفيتي سابقا(سياسة التخطيط الشامل وظهور زيادة هائلة في كم التنظير والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ الخمسينات من هذا القرن تباينت هذه الدراسات وبرز علماء عديدون في هذا المجال يأتي في صدرهم لينر lener وماكليلاند Mcleland هيجن Hagen بارسونزParsons دينسون denson ايفان اليتس Illitchوباولو فريرى frierre وشولتز Shultisوجون فيزى .vaizeyوغيرهم كثيرون (**1967 , 35-PP34 G.A.FRANK**).

إلا أن بداية الاهتمام العلمي لإثبات هذه العلاقة بدأ مع مؤتمر التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياجو سنة 9119 والذي مهد الطريق لدراسة هذه العلاقة دراسة منظمة.

ومن أبرز الدراسات التي أثبتت منهجية هذه العلاقة-علاقة التعليم بالتنمية- دراسة بيكر Biker سنة 1964 والتي كانت محاولة لقياس العلاقة بين التنمية الاجتماعية و التعليم الجامعي وقد استخدم بيكر عدة مقاييس حديثة لقياس العائد الذي يعود على المجتمع من التعليم الجامعي كما تسهم في تنمية المجتمع إلا أنه توصل إلى أن التعليم يرتبط ارتباطا قويا [9].

وهكذا تعددت النظريات والأفكار التي أخذت تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية فهناك مجموعة من النظريات الوظيفية التي تستند إلى فلسفة اجتماعية وأيديولوجية في تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية ونقصد بها "البنائية الوظيفية" و"رأس المال

البشري" و"نظرية التطور" و"تحليل النظم" وهذه النظريات رغم وجود اختلافات كثيرة فيما بينها إلا أنها تكون اتجاها عاما واحدا يربط بين التطور في مجال التعليم والنمو الاقتصادي ربطا ميكانيكيا.وهناك مجموعة النظريات القديمة التي تستند إلى فلسفة اجتماعية"أيديولوجية" تفسر هذه العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وهي"نظرية الاقتصاد السياسي" و"رأس المال الثقافي" و"النظرية النقدية" وتتفق معظم النظريات النقدية في هذا المجال حول ضرورة تحرير الإنسان وتخليص المجتمع من كل أشكال الهيمنة وعوامل القهر وأن وظيفة التربية هي كشف العلاقات والعمليات الاجتماعية النظرية التي تقهر وتستغل الإنسان.

ويمكن تصنيف الاتجاهات في النظر إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم إلى عدة اتجاهات كما يلي:

الاتجاه الأول: التعليم في إطار الاقتصاد:

وقد سيطر المفهوم الاقتصادي أو الدخل الاقتصادي في التنمية خلال الخمسينات والستينات على نظريات التنمية فالصناعة هي مفتاح التنمية لأنها تزيد معدل الدخل القومي والفردي وتقضي على البطالة والفقر ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن مقياس التنمية يتمثل في قياس الناتج القومي Product national Gross وهو القيمة الاقتصادية للمواد والخدمات المنتجة في البلد لعام واحد وهذا يتطلب التنسيق بين رأس مال المجتمع والمصادر الجديدة والتقدم التكنولوجي وبرامج التعليم ونمو السكان.

الاتجاه الثاني: اتجاه رأس المال البشري

وقد تطورت هذه الفكرة لدى علماء الاقتصاد مثل هيجن Hagen وشومبتفر shomprterحيث ظهر ماعرف بالنموذج الاقتصادي للتنمية model economic الذي يركز على استثمار رأس المال بمعناه الشامل وهنا ظهر مفهومان متكاملان لاستثمار رأس المال:

أ- استثمار رأس المال المادي: سواء رأس المال المتداول أو رأس المال الثابت.

ب- ب-رأس المال البشري: تنمية أفكار الناس وقيمهم وقدراتهم ودوافعهم.

ويمثل هذا الاتجاه أنصار الاتجاهات والأيديولوجيات الاقتصادية المتصارعة مثل آدم سميثA. Smithوكارل ماركس Marx .K ويعد أنصار "اتجاه اقتصاديات العمل الكلاسيكية المحدثة" أكبر مدافعين

عن هذا الاتجاه الذي نطلق عليه "اتجاه رأس المال البشري" وأهم ممثلي هذا الاتجاه" تيودور "t,Schultze"زتلوش.

وقد تبنى المؤتمر الذي عقد في واشنطن سنة 1981م حول "النمو الاقتصادي والاستثمار في التعليم" فكرة أهمية رأس المال البشري بوصفه يعادل في أهميته رأس المال المادي والمصادر الطبيعية ومن هنا يجب النظر إلى القرارات المتصلة بتطوير التعليم على أنها قرارات اقتصادية(100%) مائة في المائة وتقاس فعاليتها بحساب معدل العائد الذي يعمل به لقياس **الاستثمار** الاقتصادي.

الاتجاه الثالث: التفاعل الجدلي بين التعليم والتنمية الاقتصادية

ويرفض أنصار هذا الاتجاه الفرضية القائلة أن التعليم يؤدي بذاته إلى التنمية الاقتصادية أو أنها المحرك الأساسي لزيادة الدخل الكلي أو القومي للمجتمع ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه كل من فيزى Vaizeyوديبوفيز Debeauvais واستدلا على هذا بثن بريطانيا التي حققت نموا اقتصاديا في أوربا كان لديها مستوى تعليمي أقل كثيرا من الدول الأوروبية الأخرى. وهذا يعني أن الثروة الصناعية سبقت التوسع في برامج ومناهج التعليم وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد أن نمو التعليم وحده ليس كافيا لضمان نمو المجتمع وتقدمه وخير دليل على ذلك مصر وتايلاند والهند فالتعليم يمثل مستوى عالي ومع ذلك مستويات المعيشة منخفضة وعلى العكس دول الخليج العربية.

الاتجاه الرابع: اتجاهات التوازن والصراع:

وهذه الاتجاهات متكاملة وليست متعارضة فعوامل التقدم الاقتصادي متعددة والعلاقة معقدة يدخل فيها العديد من العوامل الوسيطة وهناك اتجاهان متصارعان في النظر إلى العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

- نموذج التوازن equilbiribum paradigmويمثله بارسونز وميرتون.
- نموذج الصراع)conflict paradigm(:وهو لا يرجع التخلف إلى العجز في رأس المال نما إلى عوامل تاريخية كالاستعمار والعلاقات الدولية والاستن ازفوا

المادي أو البشري الاقتصادي من جانب دول الغرب النامية وسيطرة النظام الرأسمالي الغربي أو ما يسمى بالنظام العالمي.

- وعن علاقة التعليم الجامعي بالتنمية فإن وظيفة هذا التعليم تنعكس بصورة رئيسية في تنمية وتطوير الموارد البشرية وإيجاد المهارات والتخصصات الضرورية لعملية التنمية فاكتشاف الإمكانات أو الموارد الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطوير التكنولوجيا والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى موارد بشرية متعلمة ومدربة.

فالجامعة في المجتمع الغربي كان ولا زال لها دور حقيق في تشكيل مكونات التنمية الاقتصادية وخير مثال على ذلك الجامعات الألمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن الحالي .

وتفسر لنا النشأة الحديثة للجامعات العربية كغيرها من الدول النامية أن تلك الدول لم تقطع شوطا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية بالمقارنة بما قطعته بعض الدول النامية الأخرى والتي اهتمت بتبني سياسات اقتصادية حديثة عن طريق تشجيع جامعاتها ومؤسساتها العلمية والاقتصادية الوطنية فالجامعات هي المصدر الرئيس لإعداد الكوادر البشرية المدربة لتؤدي نوعا من الاستثمارات الإنتاجية والذي يختلف عن الاستثمار الاستهلاكي وهذا ما أكده أصحاب نظرية رأس المال البشري. وقد تحدثت شولتز Schultz عن أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة أما ما يعرف بالمؤهلات المطلوبة لتكوين المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل ويكون نواة لتكوين ما يعرف بالقوى العاملة المدربة التي تؤدي وظيفتها الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية .

ويعترف شولتز Schultz بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الاقتصاديين وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية وخاصة في الدول النامية وفي هذا الصدد يقول: إن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه وكذلك فإن الموارد المحددة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات ذات قيمة عالية ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات.

وهكذا تعددت جوانب العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية كما تتنوع مظاهر ونتائج هذه العلاقة وذلك بإقرار العديد من المهتمين من علماء التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتنظيم و الإدارة وغيرهم كما يعكس هذا التداخل والتنوع في نفس الوقت مدى التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه في دفع عجلات التنمية وسياسات

التحديث والتحضر. ومن هذا المنطلق ظهر العديد من الفروع العلمية المتخصصة التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية والتي تسعى جاهدة لدراسة وتحليل كل من عمليات وسياسات التعليم في ضوء ما تطلبه احتياجات وضروريات التنمية.

وما دامت هذه العلاقة موجودة-علاقة التعليم بالتنمية-فإنه من الضروري على الدول أن تسعى إلى التقدم بقصد اللحاق بالدول المتقدمة التي تعبئ جهودها لتطوير التعليم بها حتى يمكنها أن تستفيد منها في التنمية أقصى استفادة (10) .

3 التعليم الجامعي ودوره في تنمية المجتمعات المحلية:

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع...وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية."

إذا ما تم تحليل هذا المفهوم في صورة إجرائية لأمكن القول إنه يتطلب من الجامعة بإمكانياتها البشرية والمادية أن تضع نفسها في خدمة البيئة المحلية بها التي تتلقى الجامعة منها السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكاناتها المتاحة فالجامعة يجب أن تواجه احتياجات المجتمع وتترجم هذه الاحتياجات إلى أنشطة تعليمية وتدريبية و إرشادية وخاصة في المنطقة المحيطة بالجامعة.

كما يعد هدف خدمة الجامعة للمجتمع من خلال التفاعل الوثيق و المستمر مع البيئة من أحد الأهداف الرئيسية لدور الجامعة ويتطلب الأمر نقل المعرفة والمشاركة التطبيقية في برامج تطوير و تنمية البيئة المحلية. فالتعرف على مشكلات البيئة المحيطة ووضع الإمكانات في سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها يجعل الجامعة مركزا حضاريا في مجتمعنا تشع به على بيئتنا المحيطة .

ولما كان هناك تركيز على ضرورة أن تخدم الجامعة المجتمع المحلي الموجودة فيه فقد أضحت جامعة اليوم أكثر من أي وقت مضى مطالبة بخدمة مجتمعاتها والعمل على النهوض بها وتنميتها.

ومن العوامل التي تؤثر في دور الجامعة في تنمية المجتمع:

-إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين الجامعة ومواقع العمل وخاصة مراكز الإنتاج وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.

- اشتراك الخبراء والفنيين في مواقع العمل والإنتاج المختلفة في المجتمع لإلقاء بعض الدروس التطبيقية والاشتراك في المجالس لنقل خبراتهم وتجاربهم.

-اشتراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مركز الإنتاج ومواقع العمل المختلفة ليتعرفوا على مشكلاتها وينقلوا خبراتهم وتجاربهم إلى الموقع.

-فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية العملية.

-وضع خطة للبحث وأولوياتها التي تحل مشكلات المجتمع.

-إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية لأن تأخذ طريق التنفيذ وذلك عن طريق مشروعات إستطلاعية.

وضع صيغة مناسبة للعمل المشترك تحافظ على القيم المعنوية للجميع وتوفر لكل فرد إحساسه بدوره الخلاق.

ويتوقف شكل الهيكل التنظيمي الذي يحقق أكبر نجاح في ربط الجامعة بالمجتمع على ظروف كل جامعة وطبيعة المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإحدى الوسائل الآتية:

تكلف كل جامعة أو كلية أو مركز علمي ببحث مشكلات موقع معين وتقديم الحلول المقترحة بين الجهات المستفيدة والجامعة.

في حالة حصر وتوفير البيانات الخاصة بالمشكلات التي تواجه المحليات التي تقع الجامعة في نطاقها الإقليمي يمكن عرضها على المجلس المشترك من بعض رجال الجامعة والقطاعات الإنتاجية أو الخدمية المختلفة بهدف وضع الحلول ودور الجامعة فيها.

التعاون المستقبلي في مختلف المجالات التنموية بين الجامعات والقطاعات المختلفة على شكل خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى يتم على أساسها تطوير الجامعة ومخرجاتها لمواكبة هذه الخطط.(11)

إن الهدف والغاية من وراء إنشاء الجامعات والتوسع فيها هو خدمة بيئة الإقليم الذي توجد فيه الجامعة وذلك عن طريق إمداده بالكوادر المؤهلة من التخصصات المختلفة وتقديم الأسس العلمية الموجهة العلمية لمواجهة مشكلاته. فالجامعات تلعب دورا بارزا في تطوير بيئتها والنهوض بها ومن ثم يجب عليها أن تقوم بدراسة وسائل تنمية مواردها وتطوير وسائل استغلالها وبحث مشكلاتها في مختلف المجالات والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ولاشك في أن كل هذه الأمور تلقى على الجامعات الإقليمية أعباء جسيمة كما تفرض عليها تشكيل برامجها على نحو يعطي مزيدا من الاهتمام بالدروس العملية والتدريبات الميدانية التي تخدم الإقليم بصفة أساسية.

كما تتطلب هذه الأمور وضع التنظيم الكامل الذي يربط بين الجامعة وبين سائر الأجهزة والمؤسسات التي تعمل داخل الإقليم فتتصدى الجامعات لمشكلة الإقليم المحلي ومواقع العمل فيه يحتاج بالضرورة إلى إطار تنظيمي يتيح للجامعة التعرف على تلك المشكلات والإلمام بأبعادها وكافة البيانات المتعلقة بها تمهيدا لدراستها ثم وضع الحلول المقترحة موضع التنفيذ العملي والعمل على حلها.

ويمكن للجامعات أن تسهم في تنمية المجتمعات المحلية والنهوض بالمحافظات والأقاليم وذلك بالتضافر مع أجهزة الحكم المحلي داخل الإقليم أو المحافظة. فإذا كانت أجهزة الحكم المحلي تنمي في المواطنين الشعور بالمسؤولية وتخلق فيهم القدرة على حل مشكلات بيئتهم بأيديهم و تفكيرهم فإن الجامعات الإقليمية سوف تكون منارات الإشعاع في هذه المجتمعات وبذرة التطور الحضاري فيها حيث أن نشر التعليم الجامعي في الأقاليم يعمل اكتشاف المواهب المغمورة فيها وإبرازها وأعدادها لكي تلعب دوار بناءا في تشييد الحضارة من ثم فان التعليم الجامعي في الأقاليم عامل رئيس من عوامل إمداد المجتمع بوفرة نسبية من أصحاب المواهب والقدرات والطموحات(13).

وإذا كان هذا هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات كما نصت عليه اللوائح والقوانين فان دورها في المجتمعات المحلية المصرية لا يتم بالصورة المطلوبة وخاصة في مجالات البحوث والتنمية وذلك لنقص الإمكانات وقلة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية.

وإذا كانت الجامعات لديها بعض القصور في التعامل مع المجتمع المحلي إلا أنها تعد مراكز للبحث العلمي-في البيئة المحلية- تؤدي إلى التحديث والتطور وتنمية المجتمع المحلي. ومن ثم تتعدد الوظائف العامة لهذه المؤسسات العلمية حيث تقوم بدور شعبي رائد واسع المدى ومتعدد الأهداف لدعم النظام الاجتماعي السائد. وقد تركز اهتمام البـــــــــاحثين في الوقـــــــــت الحاضـــــــــر علـــــــــى تحليـــــــــل الأدوار الوظيفية للجامعات الإقليمية ونوعية إسهاماتها في دراسة مشكلات المجتمع المحلي والعمل على تنميته وتلك حقيقة لا يمكن إغفالها. إن كل وظائف الجامعات الأساسية تؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة لحل مشكلات المجتمع الذي توجد فيه ولكن هناك بعض الوظائف المهمة التي تؤثر على عمليات الإسهام الفعلية لهذه المؤسسات العلمية متمثلة في القيام بإجراء البحوث العلمية والتطبيقية ونشر المعرفة وزيادة الوعي الاجتماعي والصحي والاقتصادي والعمل على تقديم الحلول والبدائل للعديد من المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي.

فالجامعات تلعب دورا مهما في تنمية المجتمعات المحلية من خلال حل المشكلات التي تقف عقبة أمام عمليات التنمية والتحديث كما يجب أن تقوم الجامعة بالانفتاح على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية الموجودة في المجتمع وأن تشاركها في حل مشكلات المجتمع الواقعية وخاصة أن الجامعة "مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أداؤه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها و لما كان التعليم الجامعي المسئول عن تنمية المجتمعات المحلية وفق ما تم عرضه من سياسات وأهداف في هذا الشأن فان مسؤولية ووظائف التعليم الجامعي تختلف باختلاف المجتمعات المحلية على حسب طبيعة وخصائص و إمكانات كل محافظة فالمحافظات الزراعية تختلف عن السياحية كما أن المحافظات الصناعية غير المحافظات البدوية فالتعليم الجامعي الموجود في المجتمعات الزراعية يقع عليه مسؤولية التنمية الاقتصادية التي لا تتحقق إلا عن طريق المساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والسمكي وتصنيع القرية وتراكم رؤوس الأموال واستغلال القوة العاملة المعطلة كما أنه المسئول عن تدعيم تكامل سكان المجتمعات المحلية مع المجتمع القومي كما أنه مسئول عن

القضاء على الصراعات الموجودة في المجتمعات المحلية ويجاد صيغة جديدة بمقتضاها يرتبط الناس فيما بينهم في إطار مجتمع يعينهم على تفجير طاقاتهم و امكاناتهم كما يقع عليه مسئولية المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية ليس فقط على المستوى الإنتاجي بل أيضا على المستويين الاقتصادي السياسي.

ثالثا: أهداف التعليم الجامعي وخدمة المجتمع ومبررات الاهتمام بذلك

1- أهداف الجامعة لخدمة المجتمع:

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية

أ- **أهداف معرفية** :وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.

ب- **أهداف اقتصادية**: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

ج-أهداف اجتماعية :والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية .) وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية الإدمان نشر الوعي الصحي وغيرها.
- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

-الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

-تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .

-إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لابد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم[14].

2-أبعاد الجامعة لخدمة الجامعة :يوجد ثلاث أبعاد لقيام الجامعة لخدمة المجتمع وهذه الأبعاد وهى كالتالي:

أ- البعد الجغرافي :ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدى إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتليفزيون .

ب- البعد الزمني :ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة وعقد ندوات البحث وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر وفى مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.

ج- البعد الوظيفي والخدمي :ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار وبغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية .[15]

3-**مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع المحلي**: يمر عالمنا المعاصر بمجموعة من المتغيرات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أن التغير هو سنة الحياة إلا أن ما يميز هذه التغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة هو سرعة التغير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى وأهم هذه المتغيرات هي:

- التغير السريع والانفجار المعرفي.
- التقدم التقني الذي أحدث تطور ا سريعاً وملحوظا في وسائل الاتصال.
- الانفجار السكاني.
- تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.

- اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.

- الاتساع في النظرة لبيئة الإنسان من المحلية إلى العالمية نتيجة ظهور مفهوم العولمة.

لذا فإن جامعة اليوم مطالبة أن تؤدي دوراً حيوياً في تنمية أهم ثروة يمتلكها أي مجتمع وهي الثروة البشرية ويتطلب هذا ربط الجامعة بمواقع العمل والإنتاج من خلال قنوات اتصال مفتوحة وثابتة وإقامة جسور مشتركة بما يسمح بمرور تيارات متدفقة في الاتجاهين وبما يضمن أن تكون الجامعة حس المجتمع ونبضه وتسهم بدور مباشر في عملية التنمية وتضع الحلول العلمية لما يواجه حركة تطوره ويعوق مسيرة تقدمه وبما يجعل المجتمع يدرك أن الجامعة أفضل مجالا ت استثماره وأنها الأداة الفعالة القادرة على إعادة صياغة حياته صياغة تتناسب مع عصر العلم والتكنولوجيا[16].

رابعا: التخطيط للتعليم وسياسة التشغيل

رغم الأهمية الكبيرة والأثر الذي تمارسه التنمية الاقتصادية في دفع تطور وتقدم المجتمعات إلى الأمام فإنه لا محالة في الاهتمام بقضايا التربية كوسيلة أساسية لتنمية وتطوير قدرات الأشخاص الذين يتحملون هذه المسؤولية لأن الاهتمام هنا كثيرا ما يضاهي اثر التنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية وذلك من خلال تنمية قدرات ومهارات المعلمين الأساسية في أدائهم لعملية التعليم بهدف خلق جيل مفكر منتج يساهم في خدمة المجتمع.

لأن تطور الذهنية يسير بشكل عام مع ارتقاء مستوى التعليم في المجتمع وما يجره من سيطرة على الواقع والتاريخ وهذه أمور ليس فيها مجال للشك والمناقشة. ورغم انتشار التعليم في العديد من البلدان النامية لازالت هناك دهنيات متخلفة حتى عند البعض من الحائزين على درجات عليا من العلم...ويجمع على هذا الأمر العديد من الباحثين في ميدان التربية والاجتماع حيث يذهب البعض إلى اعتبار أن" العلة في الوطن العربي كما في العديد في أقطار العالم الثالث تعود إلى نوعية التعليم ومدى تأثيره على تغيير الذهنية وإرساء قواعد جديدة والتفكير المنطقي والنظرة الموضوعية للواقع.

إن الوطن العربي بأمس الحاجة إلى تطوير وتعميم التعليم وتحسين كفاءته والمواءمة بينه وبين التنمية والتشغيل وجعله قادرا على التصدي للتحديات الكبرى التي لا تزال تواجه مجتمعنا من تجزئة وتخلف وتبعية

وغيرهـــا. والشـــواهد الواقعيـــة تبـــين أن منظومـــة التربيـــة والتكـــوين لا تســـتجيب لطلـــب الاقتصـــاد الـوطني بتكـوين شـباب مؤهـل يسـتجيب لمقتضـيات سـوق العمـل الجديـدة كمـا أنهـا)أي منظومـة التربيـة والتكوين(لا تتوافق وسياسة التشغيل الوطنية ولا مقتضيات سوق العمل.

ومـن هنـا إعـداد الأفـراد لأن يكونـوا أفـرادا منتجـين كـلا في مسـتواه. وأول خطـوة يعتـني بهـا في هـذا الإطار هي كيفية إعداد محيط اجتماعي ملائم لنجاح المشاريع التربوية (17).

خامسا: سياسات التعليم من اجل التنمية وآفاقها

1-سياسات التعليم من اجل التنمية: يعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وأساسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وتقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

أ- أن أي سياسة للتعليم من اجل التنمية لابد وان تعترف بان التعليم لابد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

ب- أن أي سياسة للتعليم من اجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

ت- أن استراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حسبانها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقته بالإسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.

ث- أن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيئ لها مكانا في التخطيط التعليمي .

ج- وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية هي:

- البحث العلمي حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية.
- اكتشاف وتنمية المواهب.

- زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.
- مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة.
- تهدف المؤسسة التعليمية أن تكون عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع المحلي.

إن النظام التربوي كقطاع من النظام الاجتماعي العام يجب أن تبع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع هذا إذا أردنا الحفاظ على توازن وترابط كل عناصر ومكونات المجتمع. لأن التخطيط للتربية والتعليم لا يتم في فراغ بل في محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وتحت حاجيات وتحديات عوامل كثيرة ومتداخلة الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية وفق مشاريع اجتماعية واقتصادية شاملة وهادفة.إن المؤسسات التعليمية مكلفة بإنتاج يد عاملة ماهرة ومدربة تساهم في إنماء الثروة البشرية بثي شكل من الأشكال وهي المسؤولة عن النمو العام للمجتمع. فالتخطيط للتعليم إذن يكمن في ربط تطور النظام التربوي العام بأهداف المجتمع وتطلعاته المستقبلية كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعالية ونجاعة وذلك بملائمة أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع.

لقد برزت العلاقة بين التعليم والتنمية منذ زمن بعيد وهذا ما أكدته وتؤكده الكثير من الوقائع والشواهد نظرا لأهمية التعليم في إحداث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتهيئة الظروف المناسبة لذلك كما تشير الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بإستراتيجية التنمية وعلاقتها بالتعليم

التي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به هذا الميدان)التربية والتعليم(في التنمية فقد كانت فترة الستينات والسبعينات من هذا القرن فترة العصر الذهبي للتخطيط إذ أصبح التخطيط يمثل اتجاها علميا حديثا أخذت به الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وعم استخدامه كوسيلة فعالة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها التعليم. فقد شهد التعليم في الدول النامية عامة والعربية خاصة نموا لم يسبق له مثيل سواء من حيث حجم التعليم أو الميزانية المخصصة له. واهتمام هذه الدول بالتعليم في هذه المرحلة بالذات يعود إلى تحررها من الاستعمار ورغبتها في بناء دولها وتحقيق تقدمها والخروج من دائرة التخلف(18).

2-سياسات التعليم والتنمية في الجزائر:

إن حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث .واذا كانت التربية من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية فإن السياسة التربوية تقتضي أن تتخذ التربية من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافها الرئيسية لتلبية حاجة المؤسسات للإشراف والتسيير في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يزيد العملية التربوية والتعليمية ارتباطا بالواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

واذا كان الاستعمار قد منع كل محاولات الإصلاح الرامية إلى تحقيق استقلالية اقتصادية وثقافية في البلاد المستعمرة فهذا حتى تبقى تابعة له اقتصاديا وثقافيا وسياسيا لهذا كان هدف الاستعمار دائما هو تحقيق التقدم والازدهار على حساب تأخر وتخلف الشعوب التي يستعمرها وما أن بدأت هذه إرساء قواعد لبناء والشعوب تستعيد حريتها واستقلالها حتى بدأت تشعر بالحاجة إلى بناء اقتصاد قوي تكنولوجيا متطورة. هذا ما جعل البلدان العربية الإسلامية تهتم بالتربية التقنية حسب أوضاعها مكاناتها والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المادية والبشرية خاصة وأن الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني والتكنولوجي في هذه الظروف العالمية أصبح ضرورة تتوقف عليها حياة الأمم والشعوب التي تريد أن تحافظ على بقائها بين الأمم المتقدمة لكن الملاحظ أن أغلب النظم التربوية السائدة في القطار العربية اعجز ما تكون مواكبة هذه التطورات السريعة التي حدثت على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما أن انتبهت الحكومات غلى هذا التفاوت حتى وجدت نفسها أمام تحديات كبرى أهمها إصلاح المنظومة التربوية حتى تكون في مستوى طموحات هذه الكفاءات في مختلف التخصصات.ولعل من أسباب تخلف النظم التربوية في البلدان العربية هو أن العناية كانت منصبة على الزراعة والصناعة والتجارة دون العناية بقطاع التربية والتعليم بل اعتبرته بعض البلدان ميدانا سلبيا يمثل عالة على الاقتصاد)قطاع مستهلك وغير منتج)وهذا خطأ كبير ارتكب في حق التربية والتعليم.

والواقع هو أن أي استثمار اقتصادي أساسه الإنسان وعليه فالتربية لا تعد استثمارا اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا فحسب بل هي استثمار حضاري لابد منه. لذا فإن الاهتمام المتزايد اليوم بميدان التربية والتعليم والسعي إلى إصلاحه يبشر بالخير والدليل على ذلك وجود اهتمام بتكوين و إعداد إطارات فنية وكفاءات عالية كهدف من أهداف التربية. لكن هذه العملية ليست سهلة بل تتطلب وعيا وعملا

جديا متواصلا وفعالية لأن الإطار المطلوب اليوم ينبغي أن يكون في مستوى التطورات التي يشهدها العالم المعاصر.

واذا نظرنا إلى سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال حيث النوعية المطلوبة والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبنى العمليات التربوية على الخبرة والمهارة وافساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب ورعايتها منذ الصغر.إن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر يستدعي إعادة النظر في قضايا التربية والغايات المرجوة منها خاصة وأن الاستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار والوهن وهذا ما يستدعي تقييما جادا لمعرفة فيما إذا كانت سياستنا التربوية تستجيب لمتطلبات التنمية؟.

حتى تكون المدرسة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية وأن تساير التطور الحاصل من حولها خاصة وأن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها تبديلا يكاد يكون جذريا يتطلب نظاما تربويا جديدا ملائما يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمة ويستقي من ينابيع الحضارة العربية الإسلامية ما يتربه ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار (19).

3-آفاق التربية والتعليم والتنمية :

إن ربط التربية والتعليم بالتنمية يمثل رؤية حضارية فلسفية لإنجاز المستقبل لكن تنفيذه ينبغي أن يحظى باهتمام ومتابعة من طرف المسؤولين والمختصين وجهود المواطنين لضبط توجهاته والارتقاء بأساليبه وتقنياته. إن واقع التربية والتعليم في مدارسنا اليوم يتطلب خوض معركة متعددة الجبهات حتى تتلاءم البرامج مع الواقع الوطني المتغير ومواكبة التقدم التقني والتكنولوجي. ومهما كانت ضخامة عدد المتمدرسين الذين يلتحقون بالمؤسسات التعليمية في كل سنة فإن النتائج تبقى محدودة إذا لم يتطور الوسط الاجتماعي والثقافي الذي تتم فيه العملية التربوية والتعليمية.

إن نسبة المتعلمين من أبناء الشعب والراشدين منهم بوجه خاص لهم أثر حاسم في تشكيل المحتوى التربوي وأهدافه حتى القول بأن الانتشار الأفقي للتعليم لمحو الأمية أهم من انتشاره الرأسي في أية سياسة تعليمية جادة في العمل على نهضة الأمة وتخطيط حراكها الاجتماعي فعندما اتضح

لبريطانيا سنة 1935 أن عدد العلماء ذوي الخبرة العالمية بلندن يصل إلى 700عالم وعدد المهندسين والتقنيين لا يتجاوز100.100أعلنت حالة طوارئ في النسق التعليمي السائد وأعيد النظر في كثير من المناهج والأساليب التربوية. وقامت لجان متخصصة بتقدير تكلفة المتعلم من مردوده من مدرسة الحضانة حتى نهاية المرحلة الجامعية لأن هذا العدد اعتبر أدنى حد ينذر بالخطر في بلد عدد سكانه11مليونا نسمة في ذلك الوقت[20].

إن فهم هذه العمليات التي تتم بين التربية والتنمية ضروري جدا لأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لقد لوحظ أن النظام السياسي والاجتماعي يستطيع تسهيل أو امتصاص تطورات التمدرس وأن التربية تستطيع محو الفوارق أو عدم المساواة أين يصبح من الضروري بناء المؤسسات التعليمية في مناطق مختلفة من الوطن وتنشيط المدارس في الأوساط الريفية حتى تستطيع منافسة المدارس الحضرية.

لقد انتظم في الفترة مابين90ماي إلى39جوان9113ملتقى مغاربي حول العلوم التربوية والتنمية دعت إليه كلية العلوم والتربية بالرباط بمشاركة مندوبين من الدول المغاربية الخمس. وأشغال هذا الملتقى دارت حول "ضرورة ربط التربية والتعليم بالتنمية ومواجهة التحدي الحالي والمستقبلي." وقد تم خلال هذا الملتقى تدارس القضايا التالية:

-التربية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

-التجربة المغربية في ميدان العلوم التربوية.

-التربية الوظيفية. وغيرها من المحاور التي تخدم مستقبل المنظومة التربوية العربية[21].

سادسا: الاتجاهات الحديثة لدور الجامعة في خدمة المجتمع والتكامل معه

1- الاتجاهات الحديثة لدور الجامعة في خدمة المجتمع:

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا وأيضا مع الحاجات الثقافية المتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي خدمتها وسائل الاتصال الحديثة وقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة

لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلي ففي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بمدارس الإباء .

وفى التعليم العالي الأمريكي تعتبر وظيفة الخدمة العامة إحدى الوظائف الثلاثة الرئيسية للتعليم العالي بجانب كل من التدريس والبحث العلمي وكذلك الوضع في معظم الجامعات الأجنبية فجامعة كوستاريكا costarica universtiyof The تحدد وظيفتها الأساسية في تقديم المعرفة والاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع حيث ينص ميثاق الجامعة الصادر في عام 1940 على أن وظائفها تتمثل فيما يلي:

-التعليم.

-البحث.

-الخدمة العامة.

- الابداع الفني.

-نشر المعرفة.

-التنمية المهنية والروحية وفى اليابان تقدم الكليات المتوسطة colleges junior حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام، والتربية في رياض الأطفال والتصور فقد جاء في أحد التقارير الصادرة عن دور الجامعات اليابانية في المجتمع المحلى أن القدر المتحقق في الإسهام في أنشطة المجتمع بين كل من الجامعات العامة والخاصة محدود وضئيل للغاية وذلك على الرغم من ضخامة أبحاثها التقليدية.

كما قامت جامعة ولاية ميتشجان university state Michigan بتقديم خدماتها للمجتمع وخاصة في المجال الزراعي لأنها تسمى كليات منح الأراضي وبدأت تقديم مقررات خاصة في الزراعة حتى تأسس اتحاد الخدمات الممتدة في الولايات المتحدة الأمريكية وفى العشرينات تم إلحاق هذه المقررات بوحدة جديدة للتعليم

المستمر ثم تطورت هذه الوحدة لتشمل مجالات عديدة استجابة للمشكلات التي تواجه الأفراد والمجموعات والمجتمع الأكبر بصفة عامة [22].

كما تقوم الجامعات الروسية بتقديم خدماتها للمجتمع الخارجي واعتبارها عمل تطوعي وتشمل هذه الخدمات ما يلي : الفصول المسائية وتنظيم مقررات مهنية للعامة تتضمن مهارات القيادة ومهارات الاتصال ومهارات الخطاب العام كذلك يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات على إيجاد علاقة طيبة مع الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية والمؤسسات الصناعية.

2-الجامعة والتكامل مع المجتمع:

إن الجامعة مؤسسة اجتماعية من صنع المجتمع وهي تمثل قمة الهرم التعليمي ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي وحسب بل لأنها تتحمل مسئولية كبيرة في صياغة وتكوين الشباب الجامع علميا وقوميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا. إنها أداة المجتمع في صنع قياداته في مختلف الميادين الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية و الثقافية والفكرية والتي من خلالها إما أن يتابع المجتمع مسيرة تنميته بخطى حثيثة وباندفاع وحيوية وإما أن يراوح مكانه مع التقدم بخطى بطيئة.

فالجامعة المتجذرة بعمق في النسيج الوطني ولكن غير المنغلقة على ذاتها والمنفتحة على العالم الخارجي يجب أن تقوم بدور هام ورئيسي في التجديد والاتصال في المجتمعات السائرة في طريقها إلى التنمية ويجب أن تكون أحد الباعثين الأساسيين في بناء الأمة وترسيخ ثوابتها وخصوصيتها الحضارية.

لقد عدد حامد عمار عشرة خصائص للجامعة تمثل لحمة التميز في رسالتها ومهمتها وهي:

-جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب واعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية وفي السياق المجتمعي العام.

-جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف ومهن متخصصة.

-وهي جامعة لشتات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في امتدادات خطية وانما تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي بعضها مع بعض من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة.

-وفيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم والمعاني والمصائر الحياتية ومع الثقافات الإنسانية الأخرى.

-وهي جماع لمختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنساني.

-وهي ساحة لتعبئة الطاقة المكونة والمحركة لوعي المتعلم وعيا بالنفس ووعيا بمحيطه ومكوناته وعيا بما يضطرب به العالم من حوله ووعيا بهموم الحاضر وتحسبا لاحتمالات المستقبل وتغيراته.

-وهي جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها كما أنها مسئولية في الوقت ذات التأثير الإيجابي في مسيرته.

- وفيها يكتسب المتعلم مجموعة من القدرات العقلية والمكنات الاجتماعية والاستطاعات الذاتية ومهارات العمل وقيمه وعاداته.

والجامعة كذلك مجتمع بكل ما في المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية من حيث توسيع مشاركة الطلاب في تنظيم الحياة الجامعية من خلال التواصل الخصب بين الأساتذة والطلاب ومن خلال التنظيمات والاتحادات الطلابية ومن خلال قنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتصل بهمومهم ومشكلاتهم.

-وفيها تلتقي جماعة الأساتذة معلمين موجهين يمثلون فريقا من فرسان العلم يتبارزون مع مجالات تخصصهم ومع الحياة بأسلحة المعرفة والبحث العلمي وتتكامل أسلحتهم في معارك المعرفة وتتآلف مدارسهم الفكرية في خدمة طلابهم تعليما وتعلما محاضرة ومناقشة وحوارا كما تتكامل في خدمة مجتمعهم إنتاجا للمعرفة ونشرا لها ومشورة وعملا في حل مشكلاته[23].

وتختلف رسالة الجامعة وغايتها باختلاف العصور والمجتمعات حيث يوجد لكل مجتمع الجامعة التي تناسبه وتعبر عن طموحاته وأمانيه وتجمل بعض الأبحاث دور الجامعة بعدة وظائف منها على الصعيد الوطني:

-توفير التعليم العام لخريجي المدارس الثانوية.

-توفير تعليم وتدريب عاليين رفيعي التخصص.

- توفير السبل للترقي الاجتماعي.

- متابعة البحث والتعمق العلمي.

- توفير آليات نخب للباحثين عن الوظائف الرفيعة المستوى.

- إعداد النساء والرجال للأدوار القيادية في المجتمع.

- المساعدة في تلبية المجتمع بالطاقة البشرية المثقفة والمدربة.

- شحذ حد التنافس في الاقتصاد.

- تقديم خدمات للمجتمعات المحيطة والمناطق.

- تحقيق الاندماج الوطني في المجتمعات المتنوعة.

-تأدية خدمات عامة متزايدة في حقول التخطيط والإنماء والإدارة وسواهما.

- الحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل.

إن الفكر التربوي والاجتماعي يطرح نموذجا مثاليا معياريا لرسالة الجامعة ولكن أسس هذا النموذج وأركانه غير متحققة في جامعة بنفسها في بلد ما بل إنها قد تكون صعبة التحقيق في مجمل الجامعات المتعددة في العالم. إنه لصحيح أن وظيفة الجامعة قد اتسعت في العصر الحاضر ولم تعد أولويتها تخريج عدد من الكفاءات العلمية في شتى الحقول من مهندسين وأطباء وصيادلة ورجال قانون وأعمال وسياسيين إلخ ...بل أصبحت رائدة في مجال التنمية البشرية والتطور والتقدم إنها تسهم في مواجهة تحديات الظروف الراهنة ومتطلباتها بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشاكل في بعديها الحالي والمستقبلي وبما تنشر من المعرفة وتنتجه فيها وتعمق مداها حيث يجب على الجامعة أن ترتبط ارتباطا ديناميكيا بمحيطها ومجتمعها ترتبط بحياة الناس وتلتزم أخلاقيا بآمالهم وحاجاتهم وهمومهم من هنا فإن النهوض بها يشكل حجر الزاوية في أية خطة للتنمية الشاملة المتكاملة فالجامعة "ليست صومعة تثمل ترقب الحياة من الخارج أو من عل وانما هي وعي الناس في أكمل

صورة الممكنة يعمق معنى حياتهم ويشدها نحو الأفق الأرحب. وهكذا فإن نقل المعرفة والعلم والفن أو نقل الثقافة عموما يتضمن الأمرين معا: تحقيق الجامعة لذاتها أي لحقيقتها وأهدافها وقيمها وانفتاحها على محيطها الأمر الذي يخدم في الكثير من جوانبه مشروع الجامعة وأهداف مجتمعها في آن إن الجامعة لا تسهم في جعل محيطها أكثر تقدما ورخاء وفي جعل أبنائه أقل جهلا وتعصبا ليست جامعة في شيء ولا هي تنتمي إلى القيم والأهداف التي تشكل جوهر مشروع الثقافة.

إن الحوار يجب أن يكون مفتوحا بين الجامعة والقوى الداخلية في المجتمع معا لأخذ بعين الاعتبار المتغيرات العالمية وتفاعلاتها وتأثيراتها على سياق العملية التنموية لمجتمعات وجامعات البلدان السائرة في طريقها إلى التنمية. وذالك لأن خدمة المجتمع صلب مهمات الجامعة بالإضافة إلا التدريس والبحث.فالجامعة تسمى إلى التمييز المعرفي و الحضاري و تعد القادة الفاعلين الذين ستقع كواهلهم مسؤولية تحقيق المقاصد الاجتماعية التي تشكل جوهر مهماتها في علاقاتها وفي تفاعلها مع البعض ومن الجدير بالذكر أن هناك اتجاهين عامين في التراث التربوي فيما يخص العلاقة بين التغيير التربوي والتغيير الاجتماعي هما:

-اتجاه يرى أن التربية بإمكانها أن تحدث التغير الاجتماعي الذي يطمح إليه المجتمع من خلال موقعها المشارك بنيويا ووظيفيا مع سائر النظم الاجتماعية الفاعلة في الإطار المجتمعي العام.

-اتجاه آخر يرى أن مهمات التربية الأساسية تخدم الأنماط الإنتاجية والبنية الاجتماعية والأيدلوجية الفكرية المهيمنة في المجتمع في وقت ما والمكرسة لها وهذا ما يراه أصحاب المنحى النقدي في علم اجتماع التربية(24).

إن الجامعة الرائدة في عملية التنمية ليست الجامعة المعزولة عن بيئتها ومحيطها الاجتماعي عن هموم مختلف الشرائح الاجتماعية أنها في حالة تأثير وتأثر متبادل مع المجتمع وانه لمن الأفكار الخاطئة التي تكون أحيانا عند بعض مسئولي البلدان النامية والتي تعتبر الجامعة كمركز بحث للتأمل الفكري المفصول عن الوقائع الوطنية إن عزلة الجامعة عن بيئتها يشكل خطرا خارجيا يهدد الحرم الأكاديمي العربي "أما الوجهة المطلوبة تداركا لما نحن فيه فهي جامعة من المجتمع والى المجتمع. جامعة لا تفرق في مهمتها التثقيفية والعلمية بمعناها الضيق بل عليها أن توسع أفاقها وتغنيهما بمدد فكري شامل يطال الأدب والفن والفلسفة بمضامين حياته مستمدة من تراث المجتمع وحاضره. تعي -أوضح وعي وأعمقه- المنازعات والاضطرابات الناشبة في مجتمعنا وخارجه وبأن يكون لها هذا الوعي عامل تحدد

واكتمال وابتداع فينفذ أثره إلى مجتمعنا تجديدا وتكميلا وابداعا. لكن وفي الوقت نفسه لا بد من المحافظة على حيدة هذا الحرم ووظيفته. فالعلاقة بالمجتمع- هنا- لا تعني أن تصبح الجامعة مرآة يومية لمسارات التوتر في البنى الاجتماعية وصراعاتها فهي(أي الجامعة) بقدر ما توثق ربطها بها وتمتن جذورها فيه من ناحية عليها من ناحية ثانية أن تشعر بضرورة التجرد عنه لكي تحسن إدراك شؤونه والحكم فيها[25].

إن جامعات البلدان السائرة في طريقها إلى التنمية يجب أن تكون مشاركة ايجابية في كل الدراسات القطاعية أو الشاملة التي تدير عملية التخطيط والبرمجة الوطنيين كما تشرف في مرحلة تالية على تقييم الآثار والنتائج ويجب أن تستخدم المؤهلات العلمية لأبناء محيطها بدل اللجوء إلى الأخصائيين الأجانب حاملي نفس المؤهلات.

وهذا يعني أن الجامعة يجب أن تكون متكاملة بالضرورة مع المجتمع المتنامي الذي يحيط بها كم ويجب أن تكف عن عزلتها عن باقي النظام التربوي والتي بقيت غالبا بعيدة عنه إنها بإمكانها عندما تجدد نفسها أن تقدم لهذا النظام ركائز جديدة الخاصة به وتشجعه على تكييف المؤسسات والبرامج التي غالبا ما تكون موروثة من العهد الاستعماري أو مكونة بحسب النماذج الخارجية تكيفها مع الوقائع والمتطلبات الجديدة للتنمية الوطنية وذلك بتشجيع الاتحاد بين التربية المدرسية والتربية غير المدرسية بصورة خاصة وكذلك أيضا بتشجيع الترابط بين التربية والعمل.

لقد غدا المجتمع في صلب التربية يفرض عليها غاياته وأهدافه ونظمه ويسهم معها أيضا بفعالية في عملية التربية المستمرة خارج جدران المدرسة في مراكز العمل ومؤسسات الإنتاج ومراكز التدريب ودورات التأهيل وإعادة التأهيل فمعظم جامعات العالم لا ترتبط بالصناعة فقط بل ترتبط الإنتاج الزراعي وبالأرض وبالإنتاج المعدني بالإضافة إلى تكوين شخصيات الشباب الجامعي تفتح طاقاتهم وإثارة ملكاتهم وتوجيهها وتنميتها وصقلها وأصبحت مهمة تربية الصغار والكبار على حد سواء من مسئولية التربية والمجتمع وأصبح هذا الأخير مساهما فاعلا مشاركا وداعما لعملية التربية من أجل الوصول إلى غاياته وأهدافه. "ينتظر من المدرسة أن تتكيف مع المجتمع المحلي ولكنها تسعى في نفس الوقت إلى تطويره باتجاه التقدم .

إن التغيرات التي تصيب بنية ووظيفة المجتمعات الإنسانية وعلاقاتها تفرض عليها التكيف بين ظواهرها التربوية وظروف أوضاعها الجديدة. فقد كان هدف الجامعة في العصور الوسطى نقل التراث وتفسيره وتأويله إلى فكر طلابها أما في القرن التاسع عشر فقد أدت الثورة الصناعية إلى ربط الجامعة بالصناعة وفرضت عليها الانخراط في طموح المجتمع ومشاغله وتلازم عندها العمل والبحث والتوجيه. وتبلور دور الجامعة في خدمة المجتمع أصبح الهاجس الأول هو إنتاج المعرفة من خلال البحث.

ومنذ الستينات كان الشباب الجامعي في البلدان المتقدمة رائد حركة مجتمعية كبيرة حيث طالب الجامعات بتطوير دورها الاجتماعي مما اضطر الجامعات قبول اشتراك الشباب الأكاديميين والطلبة في اتخاذ القرارات التربوية وكذلك زادت الحكومات من اهتمامها بالجامعات وخصصت لها الأموال اللازمة لدعمها وتسييرها ولتحقيق أهدفها واتخذت من هذا الأمر مبررا ودافعا لتقويم عمل الجامعات ومساءلتها عن مدى القيام بوظيفتها تجاه المجتمع وتحقيق غاياته وأهدافه. إن التغيير التربوي والتطورات الكبيرة التي طرأت على تنظيم مؤسسات التعليم العالي في النصف الثاني من هذا القرن وظهور ما عرف بالجامعة المفتوحة التي أمنت التربية المستمرة مدى الحياة وكذلك التداخل الواسع بين الفروع العليمة في البحث والدراسة كل هذا استلزم أشكالا تنظيمية في الكليات والمعاهد والمراكز البحثية مختلفة عن ذي قبل وعما كان عليه الأمر في الأقسام الأكاديمية التقليدية وتوثقت العلاقات مع مؤسسات الإنتاج ومشاريعها والمؤسسات البحثية وغيرها من المنشآت التي تخدم اقتصاد السوق. وهذا ما شهدته قلة من جامعات البلدان النامية "بالتأكيد إن الجامعات في البلدان السائرة في طريقها إلى النمو كما في غيرها هي أمكنة ذات امتياز للتفكير أو الإنتاج العقلي ولكن قسما ضئيلا بينها يرتبط فعليا بإنتاج المنافع المادية إن هذا لا يتعلق بالتأكيد بتحويل الجامعات إلى مصانع أو مزارع ولكن بربطها بالعمل المنتج يسمح لها أن تختبر النظريات التي أنتجتها بصورة أفضل وأن تأخذ منها المؤشرات لأبحاث أو اختبارات جديدة أو ببساطة كلية من أجل أشكال جديدة من التكوين كفيلة بأن تساهم في التحسين والإنتاجية(26).

إن التغيير الذي ترغب فيه التربية يجب أن يكون منطلقا من الواقع الاجتماعي والتربوي العام وأن تكون غايات التربية وأهدافها واقعية وقابلة للتحقيق ومتطلعة إلى أرض الواقع وبكل ما يضمه بين جنباته من ايجابيات وسلبيات وتناقضات وأن تكتشف من خلال هذا الواقع الإشارات والدلالات لما يجب ويمكن تغييره دون قبول هذا الواقع أو الخضوع لمعطياته السياسية والفكرية والإيديولوجية إن التغييرات التي

تصيب مكونات البناء الاجتماعي تحتم عملية الإصلاح التربوي والتعجيل به ليواكب المستجدات في مختلف الميادين الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وعلاقات التبادل الدولي.

إن جامعات باريس وأكسفورد وكمبردج وغيرها من جامعات البلدان المصنعة قد شهدت تغيير أهدافها ومناهجها خلال حقبات التاريخ المختلفة فمثلا خلال العصور الوسطى كان التركيز فيها على دراسة الآداب الكلاسيكية واللغتين اللاتينية والإغريقية واللاهوت وغيرها ثم أدخلت دراسة لغاتها القومية والعلوم الطبيعية في عصر التنوير ثم تطورت مناهج التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة وتم التركيز على الرياضيات والعلوم مع بداية السباق في غزو الفضاء والمنافسة الاقتصادية فيما بين بعضها البعض وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة واليابان والاتحاد الأوربي من جهة أخرى وكذلك فإن المعاهد العليا التي أنشأها العرب في ظل الدور الكبير الذي أنيط بالعلم والعقل والإسهام فيهما إسهاما إيجابيا خلاقا مبدعا مثل المدرسة المستنصرة والنظامية وقرطبة والأزهر هذه الجامعات التي وضعت نصب أعينها الاشتغال بالأمور الثقافية والفكرية وتفاعلت مع الثقافات اليونانية والرومانية والهندية والفارسية فاستساغت كثيرا منها وحولتها إلى كيانها الذاتي وتمثلته تمثلا إبداعيا ابتكاراي وأخرجته تركيبا جديدا تجلت فيه كونية الثقافية والعلم والمعرفة.إن ما طرأ على مناهج ودراسات الجامع الأزهر من تغيير نتيجة التقاء الحضارة الإسلامية العثمانية في مصر بالحضارة الأوروبية منذ الحملة الفرنسية لا يحتاج إلى دليل وكذلك فإن جهود زعماء الإصلاح في العصر الحديث مثل الإمام مُحَمَّد عبدو وغيره في إدخال العلوم الحديثة في أواخر القرن الماضي يؤكد على دور العوامل الخارجية وتأثيرها في التطوير الجامعي وتجديد المؤسسة التربوية.

وإذا كان للعوامل الخارجية الدولية أثرها فيما يطرأ على الجامعات من تطوير في مسئولياتها فإن العوامل الخارجية المجتمعية تفرض احتياجاتها الملحة على الجامعة ويتجلى ذلك في مجالين رئيسيين: أولهما التنوع والتعدد في المعارف والمهارات المتخصصة استجابة لاحتياجات سوق العمل المحلي وما يرتبط به من أنشطة اقتصادية وخدمية وثقافية جديدة تتطلب كوادر ونخبا مؤهلة للاشتغال بها. ويستتبع ذلك أيضا تطويرا للمناهج والتخصصات القائمة فعلا لكي تلاءم المعرفة والمهارات اللازمة لمستجدات المهن ونظم السوق.والعامل المجتمعي الثاني الذي يفرض نفسه على الجامعات هو تيار الطلب الاجتماعي والأسري على التعليم ومراد ذلك إلى عائد التعليم وقيمته الاقتصادية بالنسبة لخريج الجامعة فضلا عن المكانة الاجتماعية المرموقة التي يحظى بها في التراتب المجتمعي ولهاتين القيمتين معا يتنامى الطلب على الالتحاق بهذه المؤسسة[27].

إن الجامعة التي تتصدى لتحديات واقعها ومحيطها ولا تنعزل عن الناس بآمالهم وآلامهم هي بحق مركز إشعاع فكري ومنارة ثقافية ورائدة مجتمعها ومشيعة للوعي الإنمائي المبشر بتحقيق حياة إنسانية كريمة.

إن الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها الجامعة تتركز على التعليم والبحث ونشر المعرفة وتعميق القيم الإنسانية في المجتمع والإعداد المستمر وتنمية شخصية الطالب العلمية وإنماء حبه للعمل والابتكار والإبداع وتحقيق أعلى مستوى من التفاعل بين التعليم العالي والمجتمع أي ربط الجامعة بالمجتمع والعمل على توطين التكنولوجيا في الوطن بهدف الاستغناء عن استيرادها وتكوين المواطنة الصالحة وترسيخ الوحدة الوطنية.

إن سرعة التغيير في هذا العالم والتي أصبحت متزايدة بصورة غير مسبوقة تفرض على الجامعة نوعا مختلفا من التعليم والتدريب كما تتطلب تحرير عقل الإنسان ونفسه من الاستتباع الحضاري والثقافي إنها تتطلب تربية من أجل المستقبل ولا تتنكر للحاضر والماضي في نفس الو قت كما لا تتنكر للثقافة والتراث الأصيل تربية تربط جهد الفرد وسعيه وأماله وطموحاته بحياة المجتمع ونشاطه وعمله تربية بعيدة عن التحجر والتصلب لا تخشى التطوير والتجديد والتحرير تربية خاضعة للمراجعة المستمرة والبحث والتقويم المستمرين تربية لا تسخر العلم والأفكار في خدمة المصالح السياسية لمن بأيديهم الحل والربط في شؤون المجتمع ولأن الجامعة بما هي عقل المجتمع وصانعة نخبة وولادة المعرفة فوق المجتمع وأمامه باعتبارها مؤسسة لا ينبغي لها ن تكون إلا تجاوزيه فإنها في آن معا منطلقة منه وباحثة مستجيبة لمستلزمات تطلعاته إلى ما يريد وما ينبغي أن يكون وهي صانعة جديدة لذاته ومطورة ديناميت صيرورته أي أنها الذات وغير الذات في الوقت نفسه. ولعل أول وظائف الجامعة وفي لبنان خاصة أن تكون صانعة نموذج إنساني عارف مدبر وباحث عن الحقيقة وناشد للحق والعدل ومشدود إلى هويته الحضارية وملتزم بقضايا مجتمعه وحاجات تنميته إنسانيا وماديا وأن تكون مفاعلا عقليا منفتحا على علوم العالم ومعارفه وثقافاتهن ومشاركا دينامكيا في إبداعاته من خلال تكامل وتفاعل بين الانتماء الوطني والرؤية الحضارية (28).

وهكذا فإن على الجامعة ألا تتخلى عن موقفها الناقد والواعي بكل ما حولها ويجب أن تكون معارفها مرتبطة بحركة الحياة ورؤاها المستقبلية المتطورة ومؤمنة بالعقلانية وبالإنسان حتى تصبح قوة اجتماعية قادرة على تقرير مصير المجتمع تفهم روح العصر وتقرر الانتساب إليه وتتجنب الانعزال عنه وساهم ايجابيا في حركة التاريخ

جامعة بين الأصالة الراسخة والمعاصرة الواعدة.

إن استلهام الواقع الحي الواقع التربوي والواقع الاجتماعي في هذا التغيير(تغيير المجتمع)واتخاذ دلالاته وإرهاصاته وبشائره منطلقا للاتجاهات والغايات والمقاصد التي توضع لتطوير التربية من أجل تطوير المجتمع يقضي إلى حد بعيد على الثنائية الصراعية التصادمية التي طالما قامت بين التربية والمجتمع ويجعل قدرة التربية على التغيير ممكنة وفعالة. فالتغيير في شتى المجالات تم دوما وأبدا في تاريخ الإنسانية عن طريق تيارات أحست قبل سواها باهتزازات الواقع وإرهاصاته وتطلعاته فعبثت القوى لتلبية تلك التطلعات ولإخراج الاهتزازات الكامنة العميقة من عالم الممكن إلى عالم الواقع ولتسيير عملية المخاض والإسراع فيها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن غايات التربية تولد المرة تلو الأخرى ويعاد توليدها لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته لأن الفكر الخلاق المبدع هو القادر على ريادة عملية التنمية في المجتمع فالفلسفة التربوية في أي مجتمع من المجتمعات لا تولد مكتملة مرة واحدة و إلى الأبد بل تظل قابلة للنقد والتقويم ومن ثم التعديل بحسب ظروف المجتمع والمستجدات الداخلية والخارجية "إن البناء الاجتماعي أو التخريب الاجتماعي كلاهما قضية تربوية أساسا أو هما نتائج الكيفية التي توظف بها

المؤسسة التربوية لخدمة قوة اجتماعية بأعيانها فالعوامل التي أدت إلى سقوط الحضارة الهيلينية هي نفسها التي أدت إلى سقوط الحضارة العربية الإسلامية وانهيار نظامها التربوي فقد كان هناك أولا انحسار العقلانية عن الحياة العامة والنشاط التربوي ومن ثم النكوص إلى الانشغال بالدراسات اللغوية اللفظية التأملية ثم تلا ذلك ثانيا انحطاط قيمة الإنسان[29].

الخاتمة:

يتوقف تقدم الأمم على تنمية مواردها البشرية صحيح أن رأس المال والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية تقوم بدور هام في تحقيق التقدم والتنمية ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في النظم والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير في النظم والمؤسسات والعلاقات وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع. ومن هنا يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة. فعن طريقة يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج الأجيال اسعد واقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة.

ولقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة إذ بدونه يصعب على إنسان العصر التكييف والتكيف مع متطلبات القرن العشرين علما بان مجالات متطلبات الحياة تزداد كل يوم كثرة وتنوعا وتعقيدا فالدول النامية ومن بينها الدول العربية تعاني ليس من نقص في الكفاءات وانما في سوء استغلال هذه الكفاءات لتشغيل مواردها الطبيعية وتسيير اقتصادياتها لهذا فهي مدعوة لاكتسابها عن طريق التربية والتكوين. فالدول المتقدمة وصلت إلى ما هي عليه بفضل استغلالها لطاقاتها البشرية أحسن استغلال وتطوير البحث العلمي بما يخدم المجتمع...وأمام هذه التحديات نحن مطالبون اليوم برسم سياسة تربوية وتنموية تستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته المستقبلية وحتى يمكن إدماج النسق التربوي والتعليمي لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبقى الإجابة على السؤال مطروحة: أي تربية نريد لأي نوع من المجتمع أو لأي نوع من التنمية؟إن عوامل التربية والتكوين ينبغي أن تصبح عوامل تنمية وليس فرامل وتحقيق مثل هذا الهدف يتطلب إعادة النظر في منظومتنا التربوية وفي مخططاتنا التنموية. فالمؤسسات التعليمية الحديثة عليها أن تكون العلماء والتقنيين والحرفيين الذين يقع على عاتقهم تقدم المجتمع وازدهاره. من هنا كان للنظم التعليمية على اختلاف أنواعها وعبر التاريخ الأثر القوي على تطور المجتمعات وتنوع معارفها. وما فترات النشاط الاجتماعي والاتصال الثقافي والتقدم في المعرفة سوى عهود تغير في نظم التعليم وأساليبه.

الهوامش و الإحالات:

1- بيكـــاس ســـانيال، **التعلـــيم العـــالي والنظـــام الـــدولي الجديـــد**، الـــرياض: مكتـــب التربيـــة العـــربي لدول الخليج، 1986،ص 23.

2- تيـــودور شـــولتز، **قيمـــة التعلـــيم العـــالي في الـــدول ذات الـــدخول المنخفضـــة رؤيـــة اقتصادية**، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1986،ص 76.

3- كيرتر ستيفن، **دور الجامعة في عالم متغير**، ترجمة: عبد العزيز سليمان، القاهرة :دار نهضة مصر، 1975،ص98.

4- محمد مصطفى حبشي، "**سياسات التعليم العالي: إدارة وتمويل**"، ورقة عمل مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2000،ص09.

5- عبد الرحمن العيسوي، **تطوير التعليم الجامعي العربي**، الإسكندرية: ،منشأة المعارف، ب.ت،ص04.

6- ناصـــر الـــدين الأســـد، **تصـــورات إســـلامية في التعلـــيم العـــالي والبحـــث العلمـــي**، عمـــان: روائـــع مجدلاوى، 1996،32.

7- حسن إبراهيم عيد، **التنمية والتخطيط**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997،77.

8- نعمـــان نوفـــل، "**مـــأزق سياســـات التعلـــيم العـــالي في ظـــل توجيهـــات التنميـــة**"، مجلـــة المســـتقبل التربية العربية، العدد 2، مصر، 1995.ص12.

9- أحمـــد ســـيف حيـــدر، "**جامعـــة المســـتقبل وارتباطهـــا بســـوق العمـــل وخطـــط التنميـــة**"، المـــؤتمر العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس، 27-12/28/ 2003.

10- عبد الله عبد الدايم، "**التعليم العالي وتحديات اليوم والغد**"، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الحادية والعشرون،العدد 237، بيروت، 1998.

11- Vaizey. j, **The econmics of education** , London:faber and faber, 1962.VAIZY.j, **L'Education de demain**, n° special, London, 1962.

12- عبـــد الله الســـيد عبـــد الجـــواد، (**التخطـــيط للتعلـــيم العـــالي في جمهوريـــة مصـــر العربيـــة ودورهـــا في التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة**)، أطروحـــة دكتـــوراه، كليـــة التربيـــة، جامعـــة أســـيوط، مصر، 1980،ص 109.

13- Frank.A.G, **Capialism and under developed in latin american**,new York ; monthly review press 1967.

14- Milliam.k.Cumming, **The service university movementin the us** : **searching for momentum Higher Education** , vol 35, no 1, 1998..

15- أحمـــد عابـــد عاصـــم الطنطـــاوي، **إشـــكالية العلاقـــة بـــين التعلـــيم والتنميـــة الاقتصـــادية**، سلســـلة "التربيـــة والتنميـــة"، الســـنة الثالثـــة ، العـــدد(8)، القـــاهرة: المكتـــب الاستشـــاري للخـــدمات التربويـــة، فبرايـــر 1995،ص 45.